



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

"صناعة مواد البناء الأخرى"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزايمة

تموز 2011

## قائمة المحتويات:

- 2 ..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (صناعة مواد البناء الأخرى)
- 4 ..... مقدمة
- 6 ..... أهم مؤشرات قطاع صناعة مواد البناء الأخرى

## قائمة الجداول:

- 3 ..... جدول (1): تعريفات
- 8 ..... جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع صناعة مواد البناء الأخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9 ..... جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة مواد البناء الأخرى
- 11 ..... جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي
- 12 ..... جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي

## قائمة الأشكال البيانية

- 10 ..... الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع صناعة مواد البناء الأخرى
- 13 ..... الشكل (2): مدخلات قطاع صناعة مواد البناء الأخرى حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

## ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: ( صناعة مواد البناء الأخرى)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع صناعة مواد البناء الأخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة مواد البناء الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي 0.25 %.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة مواد البناء الأخرى في الإنتاج الكلي 0.34 %.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى 1.28 % ضمن القطاعات الصناعية التحويلية.

- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة مواد البناء الأخرى في الصادرات الوطنية 0.11 %.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة مواد البناء الأخرى في تعويضات العاملين 0.42 %.
- كان قطاع الانشاءات أكثر استخداماً لإنتاج قطاع صناعة مواد البناء الأخرى.
- كان قطاع منتجات الفخار والزجاج (المحلية) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع صناعة مواد البناء الأخرى نسبة إلى استهلاكه الوسيط.

- كان قطاع منتجات الفخار والزجاج (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع صناعة مواد البناء الأخرى نسبة إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب والرواتب الإضافية والمكافآت والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية.</li> <li>▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.</li> </ul>
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الاستهلاك الأسري</li> <li>▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر</li> <li>▪ الاستهلاك الحكومي</li> <li>▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي</li> <li>▪ التغير في المخزون</li> <li>▪ الصادرات</li> </ul>

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

## مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتمييزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداة؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافة إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع صناعة مواد البناء الأخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في قطع وتشكيل وإتمام تجهيز الأحجار.

## أهم مؤشرات قطاع صناعة مواد البناء الأخرى:

### المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة مواد البناء الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي 0.25% محتلاً بذلك المرتبة 49 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

### المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع صناعة مواد البناء الأخرى المرتبة 51 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.34%، والمرتبة 25 من بين أعلى القطاعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.07%.

### المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى 1.28% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية محتلاً بذلك المرتبة الثانية والعشرون.

### المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% لقطاعات الصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع صناعة مواد البناء الأخرى المرتبة 34 من حيث أعلى القطاعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.22%, والمرتبة 54 من حيث أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.11%.

### المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% للصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع صناعة مواد البناء الأخرى المرتبة 12 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 2.62%, والمرتبة 34 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.42%.





جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع صناعة مواد البناء الأخرى الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها
	81
الناتج المحلي الإجمالي	49
الإنتاج الكلي	51
الصادرات الوطنية	54
تعويضات العاملين	34

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 5 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة مواد البناء الأخرى:

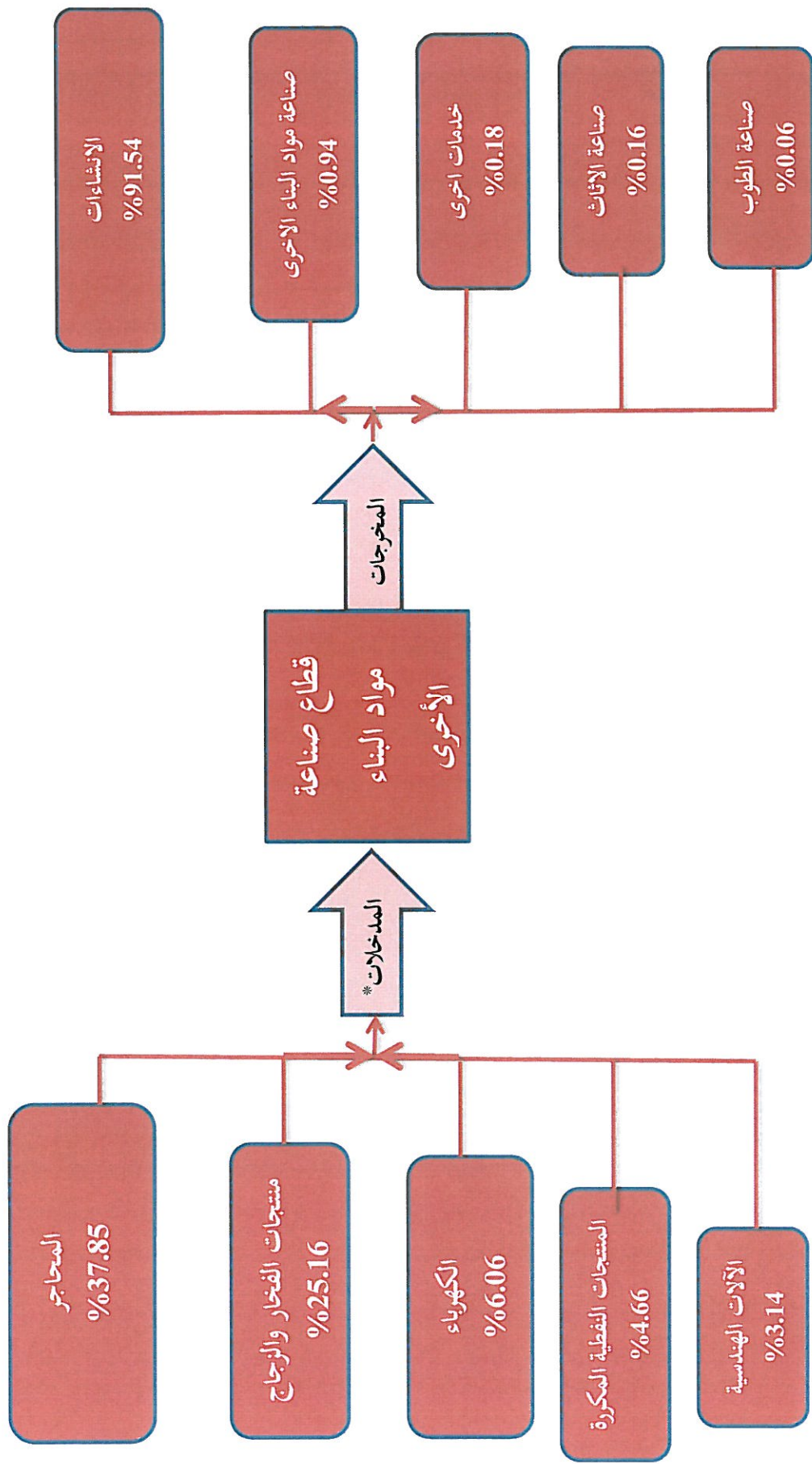
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الانشاءات	91.54
2	صناعة مواد البناء الاخرى	0.94
3	خدمات اخرى	0.18
4	صناعة الاثاث	0.16
5	صناعة الطوب	0.06
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		92.92
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		7.08
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى خمس قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة مواد البناء الأخرى. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع صناعة مواد البناء الأخرى، حيث احتل قطاع الإنشاءات المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع صناعة مواد البناء الأخرى بنسبة 91.54%، وجاء قطاع صناعة مواد البناء الأخرى في المرتبة الثانية مستخدماً من انتاجه بنسبة 0.94% وقطاع خدمات اخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 0.18%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الطوب في المرتبة الخامسة بنسبة 0.06%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 92.92%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 7.08%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع صناعة مواد البناء الأخرى



\*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المحاجر	34.16
2	الكهرباء	5.66
3	منتجات الفخار والزجاج	4.91
4	المنتجات النفطية المكررة	3.95
5	التجارة	2.99
6	المياه	2.51
7	النقل البري	2.41
8	صناعة مواد البناء الأخرى	1.49
9	صناعة الطوب	1.45
10	خدمات النقل الأخرى	1.17
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	69.53
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	30.47
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المحاجر المرتبة الأولى بنسبة 34.16%، وقطاع الكهرباء في المرتبة الثانية بنسبة 5.66%. وفي المقابل، جاء قطاع خدمات النقل الأخرى في المرتبة العاشرة بنسبة 1.17%.



جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	منتجات الفخار والزجاج	20.25
2	المحاجر	3.69
3	الآلات الهندسية	2.79
4	المنتجات الكيماوية الأخرى	1.03
5	المنتجات النفطية المكررة	0.71
6	الكهرباء	0.40
7	صناعة مواد البناء الأخرى	0.31
8	صناعة المعادن اللافلزية	0.26
9	منتجات المعادن المشكلة	0.26
10	صناعة الورق ومنتجاته	0.25
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	30.47
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	69.53
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى. وقد احتلت منتجات الفخار والزجاج المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع صناعة مواد البناء الأخرى بنسبة 20.25%. وقطاع المحاجر المرتبة الثانية بنسبة 3.69%. وفي المقابل، احتل قطاع صناعة الورق ومنتجاته المرتبة العاشرة بنسبة 0.25%.

الشكل (2) مدخلات قطاع صناعة مواد البناء الأخرى حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

